

Distr.: General
28 May 2020
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 27 أيار/مايو 2020 موجهة إلى الأمين العام من مثلي ألمانيا والجمهورية الدومينيكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

تود ألمانيا والجمهورية الدومينيكية، بوصفهما الرئيسين المشاركين لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن، والمملكة المتحدة التي عملت في إطار من التعاون الوثيق معهما، تقديم موجز وقائع الاجتماع الذي عقده الفريق في 29 نيسان/أبريل 2020 بشأن التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) (انظر المرفق).

ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كريستوف هويسغن

الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) خوسيه سينغر ويزينغر

السفير، المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية لدى مجلس الأمن

(توقيع) جوناثان ألين

القائم بالأعمال للبعثة الدائمة للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة 27 أيار/مايو 2020 الموجهة إلى الأمين العام من ممثلي ألمانيا
والجمهورية الدومينيكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى
الأمم المتحدة

موجز وقائع الاجتماع الذي عقده فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام
والأمن في 29 نيسان/أبريل 2020 بشأن التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا
(كوفيد-19)

في 29 نيسان/أبريل 2020، عقد فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن اجتماعاً بشأن التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). واستمع الأعضاء إلى إحاطات مقدمة من نائبة المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ونائبة الممثلة الخاصة للأمين العام للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، ونائبة الممثل الخاص للأمين العام في بعثة الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، والأمنية العامة المساعدة لحقوق الإنسان، وممثلة عن مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. وعرضت مقدمات الإحاطات لمحة عامة عن التحديات والاستجابات المتصلة بجائحة كوفيد-19 من منظور الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وأكد أعضاء مجلس الأمن الدور الهام الذي تؤديه المرأة في الخطوط الأمامية لعمليات التصدي للجائحة ودعوا إلى أن تكون النساء من مختلف الخلفيات ممثلة في هيئات صنع القرار. وأعربوا عن قلقهم إزاء تقلص الحيز السياسي للمدافعات عن حقوق الإنسان خلال أزمة كوفيد-19 وحذروا من الأثر السلبي المحتمل لنقل عمليات السلام إلى الفضاء الرقمي على مشاركة المرأة. وأعرب أعضاء المجلس أيضاً عن قلقهم إزاء تفاقم أثر الجائحة على أوجه عدم المساواة القائمة، وارتفاع مستويات العنف العائلي ضد المرأة، ومحدودية فرص وصول المرأة إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية خلال الجائحة. وشددوا على أن القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وخطط العمل الوطنية التي اعتمدها العديد من البلدان تُلزم المجتمع الدولي بحماية المرأة وضمان مشاركتها في جميع السياقات.

وطرح أعضاء المجلس أسئلة عن الأعمال الانتقامية ضد المدافعات عن حقوق الإنسان خلال فترة الإغلاق العام والعمل الذي تقوم به الأمم المتحدة لضمان حصول المرأة على الرعاية الصحية وحماية حقوق الصحة الجنسية والإنجابية خلال الجائحة. وفيما يتعلق بالعراق، استفسر أعضاء المجلس عن إمكانية وصول الناجيات من العنف العائلي إلى العدالة وعن التقدم المحرز في اعتماد قانون بشأن العنف العائلي. وفيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، استفسر أعضاء المجلس عن أثر الجائحة على مشاركة المرأة في الانتخابات المقبلة وعن الوصمة المرتبطة بفيروس كوفيد-19 باعتباره مرضاً يتسبب الأجنبي في نقله، مما من شأنه أن يعطل عمل الأمم المتحدة والجهات الدولية العاملة في المجال الإنساني بشكل عام.

ترد أدناه النقاط الرئيسية التي أثرت خلال الاجتماع:

- تمثيل المرأة في عمليات صنع القرار السياساتي المتعلقة بجائحة كوفيد-19، بما في ذلك تمثيلها في فرق العمل المتعددة المنشأة لقيادة الاستجابة في مجال الرعاية الصحية ووضع تدابير الطوارئ وحماية المواطنين من الهلاك الاقتصادي ووضع خطط التعافي، يسجل مستويات منخفضة جدا. إلا أن النساء يقمن بدور نشط في عمليات التصدي المحلية للجائحة في البلدان المتضررة من النزاعات، بسبل منها إنتاج وتوزيع المواد واللوازم في المجتمعات المحلية النائية وإيجاد طرق بديلة لإيواء ودعم النساء اللاتي يتعرضن للإيذاء أثناء الحجر الصحي. ويواصلن أيضا عملهن في المجال السياسي ومجال بناء السلام، ويعملن على الترويج لدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. وتقوم النساء برصد انتهاكات وقف إطلاق النار، ويقدمن طلبات للإفراج عن السجناء وإيصال المساعدات الإنسانية، ويقترحن تدابير لبناء الثقة. وفي حالات النزاع، حيث يمكن أن تتعطل خدمات الرعاية الصحية المقدمة من الحكومات، يصبح دور بناء السلام المحليين من المستوى المتوسط شريان حياة للمجتمعات المحلية الأكثر ضعفا. وتعد المنظمات النسائية الجهات المحلية الخبيرة في مجال بناء السلام والمهياة بشكل خاص للاستجابة لحالات الطوارئ في مجال الصحة العامة. ومع ذلك، فإن وجودها ذاته مهدد بسبب نقص التمويل. ولهذا السبب، فتح صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني نافذة خاصة لدعم هذه المنظمات خلال الجائحة.
- في العديد من البلدان المتضررة من النزاعات، مثل أفغانستان أو لبنان أو ليبيا، أجرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالفعل تقييمات لأثر الجائحة على النساء. وتشير الاستقصاءات التي أجريت لتقييم الأثر إلى أن النساء يساورهن القلق من انعدام سبل العيش في المقام الأول، يليه عدم إمكانية الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية وتزايد العنف ضد النساء.
- في سياق التصدي لأزمة كوفيد-19، أنشأت الحكومة العراقية هيئة وزارية لإدارة الأزمات برئاسة وزارة الصحة والبيئة. كما أنشئت خلية برلمانية لإدارة الأزمات، ضمت في عضويتها 11 برلمانيات من أصل 24 عضوا. علاوة على ذلك، أطلق الرئيس مبادرة لتعبئة الجهود على مستوى القاعدة الشعبية من أجل التصدي لجائحة كوفيد-19، وشارك العديد من النساء في العراق بشكل استباقي في هذا البرنامج على مستوى مجتمعاتهن المحلية، حيث عملن على تقديم المساعدة الإنسانية إلى الأسر المتضررة من الأثر الاقتصادي للجائحة، أو تعزيز حملات الصحة العامة التي تحت العراقيين على البقاء في المنزل، أو صنع الملابس الواقية للعاملين في المجال الطبي.
- تؤدي جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم انعدام المساواة بين الجنسين في العراق في الميادين السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وإن النساء العراقيات، ولا سيما النساء اللاتي يعشن حالات نزوح وتلك التي يتأسسن أسر معيشية، هن الأكثر تأثرا بالأزمة. فعادة ما تتحمل النساء بالكامل عبء الأعمال المنزلية ويتسبب الإغلاق العام في زيادة أعبائهن بدرجة كبيرة. وفي بعض الأسر، تُمنع النساء من الحصول على الرعاية الصحية أو من العزل الذاتي من أجل الاستمرار في الاضطلاع بواجباتهن المنزلية أو بسبب الوصمة المرتبطة بالفيروس. علاوة على ذلك، وبالنظر إلى أن إمكانية وصول النساء إلى

فرص العمل محدودة بالفعل وأن دخلهن أقل نسبياً، فمن المرجح أن يكون أثر فقدان سبل العيش أكثر شدة على النساء، ولا سيما النساء اللاتي يعشن في أسر معيشية ترأسها امرأة.

• يؤدي الإغلاق العام إلى تفاقم العنف العائلي الذي يمثل بالفعل مشكلة اجتماعية كبيرة في العراق. أما مرافق الخدمات المحدودة المتوفرة في البلد لدعم الناجيات، بما في ذلك دور إيواء النساء، فقد أصبح يتعذر الوصول إليها أثناء حظر التجول أو اضطرت إلى الإغلاق طوال فترة الإغلاق العام. وخلال فترة الإغلاق العام، أصبح الوصول إلى العدالة شبه مستحيل بالنسبة إلى الناجيات من العنف العائلي حيث أن القانون العراقي يلزمهن بإبلاغ الشرطة رسمياً وشخصياً عن الإيذاء وتقديم شاهد على ذلك. ونتيجة لذلك، شهد معدل تسجيل حالات العنف العائلي انخفاضا في شهر آذار/مارس. وخلال اجتماع مع رئيس مجلس القضاء الأعلى في 22 نيسان/أبريل 2020، دعا أعضاء لجنة المرأة في البرلمان إلى العمل على تنفيذ تدابير محددة لحماية النساء والأفراد الضعفاء الآخرين من العنف العائلي، وذلك في المقام الأول عن طريق الحد من البيروقراطية المتصلة بالإبلاغ. وتتعرّض عملية اعتماد القانون المتعلق بالعنف المنزلي نظرا إلى وجود مشروع قانونين متنافسين، وفي ضوء حجم المتأخرات من مشاريع القوانين التي لم تعتمد بعد.

• في جمهورية أفريقيا الوسطى، قد تكون لتفشي فيروس كوفيد-19 على نطاق واسع آثار مدمرة. إذ يوجد مستشفى واحد فقط في البلد بأسره. وإن جائحة كوفيد-19 لا تشكل تهديداً للصحة العامة فحسب، بل أيضا تهديداً أمنياً كبيراً: فمن شأن عدوى جماعية أن تؤدي إلى تدهور الاستقرار في البلد، بما في ذلك التسبب في إشاعة الهلع والخوف ومشاق اجتماعية واقتصادية، مما يسفر عن تصاعد العنف. وإن أي عرقلة محتملة لعملية السلام قد تؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن بالنسبة إلى النساء داخل منازلهن وخارجها. وهذا بدوره قد يكون له أثر سلبي على مشاركة المرأة في الانتخابات المقبلة، إذ سيكون تسجيل النساء أسمائهن في قوائم الناخبين أقل احتمالاً وسيتعذر على المرشحات القيام بحملات انتخابية.

• تتدرج النساء والشبكات النسائية في صميم جهود الاتصال الاستراتيجي لتعزيز التماسك الاجتماعي والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى والحفاظ على الثقة في عملية السلام الوطنية، على المستويين الوطني والمحلي. وتشكل النساء 23 في المائة من أعضاء الهيئات المعنية برصد وتنفيذ اتفاق السلام، وتُعتبر آراؤهن حيوية لنجاح عملية السلام. كما تضطلع النساء بدور حاسم في منع التعرض والتصدي للوصمة المرتبطة بفيروس كوفيد-19 باعتباره مرضاً يتسبب الأجنبي في نقله، وهو ما أدى بالفعل إلى إثارة العنف ضد موظفي الأمم المتحدة في أعقاب تسجيل إصابة واحدة بالفيروس في صفوف موظفي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وإجلاء الموظف المصاب.

• في جميع البلدان المتضررة من النزاعات، تؤدي تدابير تقييد حركة التنقل المتخذة في حالات الطوارئ المتصلة بجائحة كوفيد-19 إلى الحد من الحيز المدني للنساء المدافعات عن حقوق الإنسان وبناء السلام وتجعلهن أكثر عرضة للخطر. وتُستهدف الناشطات على وجه التحديد

في منازلهم، مثل الناشطة السورية المعروفة التي كانت من بين منسقي الاحتجاجات المناهضة للحكومة الجارية في سورية والتي قُتلت في أوائل شهر نيسان/أبريل. علاوة على ذلك، ثمة تقارير تفيد بإساءة استخدام تدابير الحجر الصحي بقصد الاحتجاز على سبيل الانتقام. وتواجه منظمات حقوق الإنسان، ولا سيما المنظمات الشعبية، انخفاضاً في مستوى التمويل من جراء تحويل الأموال لتلبية احتياجات أخرى خلال أزمة كوفيد-19.

- تؤثر الأزمة بشكل مباشر على القدرات في مجال الحماية لأنها تؤدي إلى انخفاض عدد الدوريات التي يتم تسييرها والأفراد التابعين لقوات الأمم المتحدة والقوافل الإنسانية وعمليات المرافقة التي تقوم بها أفرقة حقوق الإنسان، بما فيهم كبار مستشاري شؤون حماية المرأة، وتحد من أنشطة الرصد والتحقيقات. وهذا بدوره يوفر فرصة للجهات من غير الدول لتصعيد العنف، ولا سيما العنف ضد المرأة. وفي الوقت نفسه، يتزايد الإفلات من العقاب على العنف الجنسي والجنساني حيث يتحول تركيز السلطات عن ملاحقة مرتكبي هذا الشكل من أشكال العنف ويتم تأجيل المحاكمات والتحقيقات أو تأخيرها. علاوة على ذلك، فإن القيود المفروضة على الحركة تجعل وصول النساء إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية أقل يسراً، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات وفيات الأمهات.
- تعني دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي أنه يتعين على جميع الأطراف الامتناع عن استخدام أي من أساليب الحرب، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وإن أسماء بعض من الأطراف المتحاربة التي أيدت دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي مدرجة في قائمة الأطراف التي توجد أسباب وجيهة للاشتباه في ارتكابها أنماطاً من العنف الجنسي المتصل بالنزاعات أو في مسؤوليتها عن ذلك، الواردة في مرفق تقارير الأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وينبغي رصد الامتثال لهذه الالتزامات من خلال التحقق من أن حوادث إطلاق النار وحالات العنف الجنسي المتصل بالنزاعات قد توقفت.
- تعد النساء اللائي يعشن حالات نزوح أكثر عرضة لخطر العنف الجنسي المتصل بالنزاعات بسبب انخفاض إمكانية الحصول على المساعدات الإنسانية وضعف الإشراف عليها. علاوة على ذلك، فإن الإفراج عن المحتجزين من مرتكبي العنف الجنسي بسبب شواغل تُعزى إلى جائحة كوفيد-19 يمكن أن يشكل تهديداً إضافياً للمجتمعات المحلية. علاوة على ذلك، فإن الاستجابات الحكومية القائمة على تدخل عسكري قوي يمكن أن يكون لها أثر مثبط على الناجيات من العنف الجنسي يثنيهن عن طلب الحصول على الخدمات الصحية. وبغية ضمان عدم تحويل الموارد النادرة بالفعل المخصصة لخدمات الصحة الجنسية والإنجابية عن الناجيات، من الأهمية بمكان تصنيفها كخدمات أساسية. وإن أي تعطيل لهذه الخدمات يمكن أن تكون له آثار وتبعات طويلة الأجل. فخلال الحالات السابقة لتفشي الأوبئة، توفيت النساء بسبب الافتقار إلى خدمات الرعاية في مجال الصحة الإنجابية أكثر منه بسبب المرض نفسه.
- في جمهورية الكونغو الديمقراطية، عُلق تحقيق مشترك في اغتصاب جماعي بسبب شواغل تُعزى إلى جائحة كوفيد-19. وفي جنوب السودان، عُلق تدريب في مجال حظر العنف الجنسي المتصل

بالنزاعات كان من المقرر توفيره للعاملين في قطاع الأمن عقب إصدار الحكومة توجيهات بشأن الجائحة. علاوة على ذلك، توقفت عملية الإفراج عن بعض النساء والفتيات المختطفات على يد جماعات مسلحة في جنوب السودان بسبب شواغل تُعزى إلى جائحة كوفيد-19. وفي المخيمات في كوكس بازار، تحول الأعراف الاجتماعية التقييدية دون حصول النساء والفتيات على الرعاية الصحية. علاوة على ذلك، فإن احتمال إغلاق الأماكن الآمنة للنساء يشكل خطراً كبيراً إذ إنها الأماكن الوحيدة التي يمكن للنساء أن تقوم فيها بالإبلاغ عن العنف بأمان وطلب المساعدة وتلقي المعلومات المنقذة للحياة بشأن الجائحة. علاوة على ذلك، تؤدي المشاق الاقتصادية إلى زيادة خطر الاتجار في المخيمات في كوكس بازار. وفي الصومال، ثمة دلائل تشير إلى زيادة في حالات العنف الجنسي والجسدي، وإن حركة الشباب تستغل الوضع لتكثيف عملياتها. وأخيراً، وكمثال إيجابي، فإن كبير مستشاري شؤون حماية المرأة في مالي هو عضو في فرقة العمل المعنية بكوفيد-19 التابعة للأمم المتحدة، وهو مثال ينبغي أن تحتذي به بلدان أخرى.

قُدمت التوصيات التالية:

- ينبغي لمجلس الأمن أن يضمن جميع قراراته المتعلقة بجائحة كوفيد-19 عبارات ذات صلة بالمرأة والسلام والأمن، كعبارات تتعلق بجمع البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر والإعاقة، ومشاركة المرأة التامة والمتساوية والمجدية في جميع جوانب عمليات السلام وتنفيذها، وفي تطوير وبذل جميع جهود التصدي للجائحة، ودعم الخدمات المبتكرة لمنع العنف ضد النساء والفتيات والتصدي له، وتصنيف هذه الخدمات على أنها خدمات أساسية، ودعم استراتيجيات التعافي طويلة المدى الشاملة للجنسين، وضرورة وقف جميع أساليب ووسائل الحرب، بما في ذلك استخدام العنف الجنسي المتصل بالنزاعات كأسلوب من أساليب الحرب أو الإرهاب.
- في الأوقات التي يعقد فيها المجلس اجتماعاته باستخدام شبكة الإنترنت، ينبغي لأعضاء المجلس تيسير مشاركة منظمات المجتمع المدني النسائية في الاجتماعات الإلكترونية التي يعقدها مجلس الأمن بشأن المسائل المواضيعية والحالات المحددة السياق والتشاور بانتظام مع أنصار المرأة والسلام والأمن لضمان أن تسترشد مداورات المجلس وقراراته بالتحليل الجنساني.
- ينبغي لأعضاء المجلس دعم ورصد المشاركة التامة والمتساوية والمجدية للمرأة، بسبل منها الأدوات الرقمية، في المفاوضات الجارية بشأن وقف إطلاق النار والسلام، وعمليات الانتقال السياسي، وتنفيذ اتفاقات السلام، وصنع القرارات المتعلقة بالتعافي من الأزمات في الحالات المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن.
- ينبغي لمجلس الأمن أن يحث الحكومات وأطراف النزاع على احترام حقوق المرأة والامتناع عن فرض تدابير طوارئ قاسية تعيق عملها، وضمان أن تكون هذه التدابير متناسبة وغير تمييزية ومحددة زمنياً وخاضعة للرقابة المدنية، بما في ذلك رقابة منظمات المجتمع المدني النسائية.

- يمكن للمجلس أن يشجع توفير التمويل الطارئ للمنظمات النسائية المحلية في البلدان المتضررة من النزاعات، بسبل منها آليات التمويل المتعددة المانحين القائمة.
 - ينبغي لأعضاء المجلس استخدام جميع المنتديات ذات الصلة للدعوة إلى دعم الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية والتنفيذ الملائم لمجموعة الخدمات الأولية للعالم للصحة الإنجابية في حالات الأزمات، وإلى إيلاء اهتمام خاص لزيادة المخاطر المتعلقة بالحماية التي تؤثر على النازحات من نساء وقتيات.
 - تظل خطط العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أطر عمل هامة في أوقات الأزمات، وينبغي أن تشمل خطط التصدي الوطنية لجائحة كوفيد-19 تمويلًا مخصصًا للخدمات المقدمة إلى الناجيات من العنف الجنسي والجسدي وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية.
- وفي ختام الاجتماع، توجه الرئيسان المشاركان بالشكر إلى مقدمات الإحاطات على مشاركتهم وأعربا عن التزامهما بمتابعة المسائل الهامة المثارة.